

السياسة الباكستانية والهندية :

يقدم اغواني عرضا تاريخيا لموقف الباكستان من الوحدة الاسلامية وحلف بغداد وغيره من الاحلاف العسكرية ، والتناقضات التي برزت في ذلك الموقف . ففسي حين يفرض الاسلام موقفا باكستانيا من مسائل كالقدس والفدائيين الفلسطينيين ، فلقد اقدمت الباكستان على دعم الاردن ضد الفدائيين في ايلول ١٩٧٠ .

اما الهند فلقد خدد موقفها اعتبارات معنوية وعملية ، كما تاشرت سياستها بكل من غاندي ونهرو . وكانت الهند قد صوتت ضد قرار التقسيم وضد قبول اسرائيل عضوا في الامم المتحدة . وطسورت علاقاتها مع الدول العربية ، كما ساهمت ففسي التصرك مع العالم الثالث ، وبشكل خاص على اثر حرب ١٩٦٧ . ولقد تعرضت تلك العلاقات الى ضغوطات نجمت عن استثناء الهند من القمة الاسلامية في الرباط .

اعادت الهند تأكيد سياستها بعد حرب ١٩٧٣ ، وذلك على الرغم من ضغوطات المعارضة الداخلية التي اشارت الى ان العرب دعموا الباكستان ابان ازمة بنغلادش في العام ١٩٧١ .

ويستنتج اغواني ان مواقف كل من الهند والباكستان والصين في محصلتها العامة تبقى اجماعا ايجابيا تجاه القضية العربية ، يعكس مواقف معظم دول اسيا .

النفط العربي والاقتصاد العالمي :

يقول رجائي الملاح في بداية دراسته عن النفط العربي والاقتصاد العالمي ان حرب اكتوبر قد نتج عنها اول فرض فعال لحظر النفط قام به المنتجون العرب . ادى هذا الحظر الى ضغط سياسي على الدول المستهلكة ، بالاضافة الى انه ساهم ففسي زيادة وتعديل اسعار النفط الضام ، الامر الذي انتج فائض رأسمال ضخم قدر بـ ٦٠ بليون دولار عند نهاية ١٩٧٤ .

ويقول الملاح ان اثر الحظر العربي على الاقتصاد الاميركي كان كبيرا ، وان اعتماد الولايات المتحدة على المنطقة العربية كمصدر للطاقة سيتزايد في المدى المنظور . ويستعرض الملاح مصادر الطاقة البديلة ليستنتج انها اما غير متواجدة واما غير اقتصادية واما عاجزة عن سد احتياجات العالم المتزايدة للطاقة .

ويشير الملاح الى ان منتجي النفط يستحقون الاسعار التي يحصلون عليها اذا ما قورنت الاسعار العالمية باسعار النفط .

وينتقل الملاح ليبحث القدرة الاستيعابية « للفائض » العربي ، حيث يظهر ان التكامل الاقتصادي العربي اكثر تناسبا مع احتياجات المنطقة وثرواتها . ومن ثم ينتقل للاختيارات المتوفرة ان على صعيد تنمية الزراعة او الصناعة .